الاقتصاد والأعمال

alwasat.com.kw

الأحد 11 رمضان 1439 هـ/ 27 مايو 2018 – السنة الثانية عشرة – العدد 3197

الوسط Sunday 27th May 2018 - 12 th year - Issue No.3197

سعر برميل النفط الكويتي ينخفض إلى 73.62 دولار

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 53ر1 دولار في تداولات اول امس الجمعة ليبلغ 62ر73 دولار أمريكي مقابل 15ر75 دولار للبرميل في تداولات الخميس الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية انخفضت أسعار النفط اول أمس في الوقت الذي ناقشت فيه السعودية وروسيا تخفيف تخفيضات الإنتاج التي ساهمت في دفع أسعار الخام للصعود إلى أعلى مستوياتها منذ عام 2014.

وانخفض سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت 35ر2 دولار ليصل عند التسوية الى مستوى 44ر76 دولار كما انخفض سعر برميل نفط خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 83ر2 دولار ليصل الى مستوى 88ر67 دولار.

عددهم يبلغ نحو 678 ألف عامل

«الشال»: ثلث إجمالي العمالة الوافدة للكويت منزلية

- رصيد إجمالي أدوات الدين العام بلغ 4.542 مليار دينار نهاية مارس 2018
- نسبة الكويتيين العاملين في القطاع الحكومي من الجامعيين تبلغ 40.2 بالمئة

إجمالي الإيرادات التشغيلية في الربع الأول

- 35.559 مليار دينار إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين في مارس 2018
- معدل الأجر الشهري للكويتيين من الجنسين في القطاع الحكومي نحو 1478 دينار
- عدد العمالة الكويتية في القطاع الحكومي تقدر بنحو 294.3 ألف عامل

قال تقرير الشال الاسبوعي عن العمالة ، اولا الأعداد والأجور وقطاع العمل أصدرت الإدارة المركزية للإحصاء 13 جدولاً تعرض لأعداد العمالة في الكويت كما في نهاية عام 2017، والعرض فيه تفصيل وافر حول تصنيفاتها وفقاً للعدد والجنس والجنسية والأجور والأعمار.. الخ، ينقصها شمولها التحليلي العمالة المنزلية وما في حكمها، وهي مكون مهم عدداً، وأفرد لها جدولان أقل تفصيلاً. في جانب العدد، تقدر الإدارة حجمها بنحو 2.034 مليون عامل، وهو عدد أقل من أرقام الهيئة العامة للمعلومات المدنية البالغة نحو 2.710 مليون عامل، أي أقل بنحو 678 ألف عامل، ويمثل الفارق حجم العمالة المنزلية –القطاع العائلي– وما في حكمها. غالبية العمالة وفقاً للجداول، عمالة آسيوية غير عربية، تبلغ نسبتها بعد إستثناء العمالة المنزلية، نحو 50.5% من المجموع، ولكنها ترتفع إلى نحو 61.2% لو أضيفت لها أعداد العمالة المنزلية من الجنسيات الآسيوية غير العربية.

يبلغ معدل الأجر الشهري للذكور من العمالة الكويتية في القطاع العام نحو 1769 دينار كويتي، ويبلغ ذلك المعدل للإناث الكويتيات نحو 1265 دينار كويتي، بفارق بحدود 39.8% لصالح أجور الرجال في القطاع العام. ويبلغ معدل الراتب الشهري للذكور غير الكويتيين في القطاع الحكومي نحو 710 دينار كويتي، ويبلغ للإناث غير الكويتيات نحو 656 دينار كويتي، بفارق لصالح الذكور بحدود 8.2%، أي أن الفارق بين الجنسين أكثر عدالة في حالة غير الكويتيين. ويبلغ معدل الأجر الشهري للكويتيين من الجنسين في القطاع الحكومي نحو 1478 دينار كويتي، ويبلغ نفس المعدل لغير الكويتيين نحو 684 دينار كويتي، بفارق بين المعدلين بحدود 116.1% لصالح الكويتيين.

ويبلغ معدل الأجر الشهري للذكور الكويتيين في القطاع الخاص نحو 1387 دينار كويتي، أي أدنى بنحو 21.6% من معدل أجر الذكور في القطاع الحكومي، ويبلغ ذلك المعدل للإناث الكويتيات في القطاع الخاص نحو 835 دينار كويتي، أي أدنى بنحو 34% من معدل زميلاتهم في القطاع الحكومي، ولا نعرف أثر مخصصات دعم العمالة المواطنة على ردم تلك الفروق. ويبلغ معدل الأجر الشهري للذكور غير الكويتيين في القطاع الخاص نحو 261 دينار كويتي أي نحو 36.8% من مستوى زملائهم في القطاع الحكومي، ويبلغ معدل الأجر الشهري للإناث غير الكويتيات في القطاع الخاص نحو 375 دينار كويتي، وهو أعلى من معدل أجر الذكور غير الكويتيين في القطاع الخاص بنحو 43.7% ولكنه أدنى من معدل زميلاتهم في القطاع الحكومي بنحو 42.8%.

وفي حال دمج القطاعين، الحكومي والخاص، يبلغ معدل الأجر الشهري للكويتيين الذكور نحو 1684 دينار كويتي، وللإناث الكويتيات في نفس القطاع نحو 1189 دينار كويتي، ويتسع الفارق لصالح الذكور إلى 41.6%. ويبلغ معدل الأجر الشهري للذكور غير الكويتيين 274 دينار كويتي، ويبلغ للإناث نحو 442 دينار كويتي، ويصبح الفارق لصالح الإناث نحو 61.3%. ويبلغ معدل الأجر الشهري للكويتيين ذكور وإناث في القطاعين نحو 1405 دينار كويتي، ويبلغ لغير الكويتيين نحو 291 دينار كويتي، ولابد من إعادة التذكير بأن كل هذه الأرقام لا تشمل العمالة المنزلية التي سوف تترك أثر كبير للأدنى على معدلات أجور غير الكويتيين لو أخذت في الإعتبار.

ويبلغ عدد العمالة الكويتية في القطاع الحكومي وفقاً لنفس المصدر نحو 294.3 ألف عامل، ويبلغ عددهم في القطاع الخاص نحو 71.2 ألف عامل، أي أنها عمالة موزعة إلى نحو 80.5% عمالة حكومية و19.5% عمالة قطاع خاص. وتبلغ نسبة الكويتيين العاملين في القطاع الحكومي من حملة الشهادات الجامعية نحو 40.2%، إضافة إلى نحو 4.1% من حملة الشهادات ما فوق الجامعية، ونحو 18.1% لمن يحملون شهادات فوق الثانوية ودون الجامعية، ونحو 21.9% لحملة الشهادات الثانوية أو ما يعادلها، أي أن نحو 84.3% من موظفي القطاع الحكومي متعلمون، ورغم ذلك ظلت إنتاجية القطاع ضعيفة.

القطاع العائلي

نحو ثلث إجمالي العمالة الوافدة للكويت عمالة منزلية، يبلغ عددها كما في نهاية عام 2017 وفق جداول الإدارة المركزية للإحصاء، نحو 678 ألف عامل، وموزعة مناصفة تقريباً ما بين الذكور البالغ عددهم نحو 337 ألف عامل، والإناث البالغ عددهم نحو 341 ألف عاملة. يتصدر عمالة الذكور القادمون من الهند بنحو 224.4 ألف عامل، بينما تتصدر الفلبين صاحبة الأزمة الأخيرة عمالة الإناث بنحو 161.5 ألف عاملة، وتتصدر الهند أرقام العمالة المنزلية من الجنسين بنسبة 42.7% من إجمالي العمالة المنزلية، تليها الفلبين بنسبة 24% من الإجمالي. وبشكل عام، تستحوذ أربع جنسيات هي الهند والفلبين وبنغلاديش وسيريلانكا على نحو 89.3% من إجمالي عدد العمالة المنزلية من أصل 10 جنسيات نصيب كل منها 0.5% أو أكثر، ولا تدخل العمالة الباكستانية ضمن تلك الفئة في قائمة الدول العشر بسبب القيود المفروضة عليها. بينما ضمن الدول العشر المصدرة للعمالة المنزلية 4 دول أفريقية، تتصدرها أثيوبيا بنصيب 2.6% من جملة تلك العمالة، ثم مدغشقر بنسبة 0.8%، ثم كلا من غانا وساحل العاج بنسبة 0.5% لكل منهما. ووفقاً لآخر إحصاءات السكان الصادرة عن الهيئة العامة للمعلومات المدنية، بلغ عدد الكويتيين من السكان نحو 1.370 مليون نسمة، أي أن هناك عامل منزلي أو ما في حكمه لكل 2 نسمة من السكان الكويتيين، ولا نعتقد أن هناك مثيل لتلك النسبة في أي من دول العالم الأخرى.

ولو قمنا اجتهاداً بدمج أرقام العمالة المنزلية بفئات العمالة الوافدة الأخرى وفقاً لجنسياتها، سوف يبلغ عدد العمالة الإجمالي من الجنسية الهندية نحو 858.3 ألف عامل أي ما نسبته 31.6% من جملة العمالة شاملاً العمالة الكويتية، ونحو 36.6% من جملة العمالة الوافدة، أي تحتل الصدارة في الحالتين. تليها في الترتيب الثاني العمالة من الجنسية المصرية، وبإجمالي عمالة بنحو 466.3 ألف عامل، وبنسبة 17.2% من إجمالي العمالة، ونحو 19.9% من إجمالي العمالة الوافدة. يليهما في الترتيب الثالث العمالة الكويتية بنحو 365.6 ألف عامل وبنسبة 13.5% من إجمالي العمالة، وقد ترتفع تلك النسبة إذا كانت أرقامها في الجداول لا تشمل العسكريين في وزارتي الدفاع والداخلية. وتأتي بنغلاديش في المرتبة الرابعة بإجمالي عمالة بحدود 253 ألف عامل أو ما نسبته 9.3% من إجمالي العمالة، ونحو 10.8% من إجمالي العمالة الوافدة. وتحتل الفلبين بلد الأزمة الأخيرة المرتبة الخامسة بإجمالي عمالة بحدود 243.4 ألف عامل وبنسبة 9% من إجمالي العمالة، وبنحو 10.4% من إجمالي العمالة الوافدة. ولا تتضمن جداول عمالة القطاع العائلي – العمالة المنزلية، أي تفاصيل أخرى غير فئات الأعمار، أي أنها لا تتعرض لمستويات الأجور أو المستوى التعليمي، لذلك لم نستطع دمجها ببقية التصنيفات مع العمالة الأخرى، وكان من المفيد لو شملتها نفس التصنيفات.

إحصاءات مالية ونقدية

يذكر بنك الكويت المركزي، في نشرته الإحصائية النقدية الشهرية، لشهر مارس 2018، والمنشورة على موقعه على الإنترنت، أن رصيد إجمالي أدوات الدين العام (بما فيها سندات وعمليات التورق منذ أبريل 2016)، قد انخفض بما قيمته 225 مليون دينار كويتي، مقارنة بمستواه في نهاية ديسمبر 2017، ليصبح 4.542 مليار دينار كويتي، في نهاية مارس 2018، أي ما نسبته نحو 13.6% من حجم الناتج المحلي الإجمالي الإسمي لعام 2016 البالغ نحو 33.5 مليار دينار كويتي. وبلغ متوسط أسعار الفائدة (العائد) على أدوات الدين العام، لمدة سنة 2.500%، ولمدة سنتين 2.750%، ولمدة 3 سنوات 2.875%، ولمدة 5 سنوات 3.250%، ولمدة 7 سنوات 3.375%، ولمدة 10 سنوات 3.875%. وتستأثر البنوك المحلية بما نسبته 100% من إجمالي أدوات الدين العام (100% في نهاية ديسمبر 2017).

وتذكر النشرة، أن إجمالي التسهيلات الائتمانية، للمقيمين، المقدمة من البنوك المحلية في نهاية مارس 2018، قد بلغ نحو 35.559 مليار دينار كويتي، وهو ما يمثل نحو 55.7% من إجمالي موجودات البنوك المحلية، بارتفاع بلغ نحو 160.6 مليون دينار كويتي، أي بنسبة نمو ربع سنوي بلغت نحو 0.5%، عما كان عليه في نهاية ديسمبر 2017. وبلغ إجمالي التسهيلات الشخصية نحو 15.171 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 42.7%، من إجمالي التسهيلات الائتمانية (نحو 15.067 مليار دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2017)، وبنسبة نمو ربع سنوي بلغت نحو 0.7%. وبلغت قيمة القروض المقسطة ضمنها نحو 11.169 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 73.6% من إجمالي التسهيلات الشخصية، ونصيب شراء الأسهم ضمنها نحو 2.578 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 17% من إجمالي التسهيلات الشخصية، وبلغت قيمة القروض الاستهلاكية نحو 1.069 مليار دينار كويتي. وبلغت التسهيلات الائتمانية لقطاع العقار نحو 7.996 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 22.5% من الإجمالي، (نحو 7.972 مليار دينار كويتي، في نهاية ديسمبر 2017)، أي أن نحو ثلثي التسهيلات الإئتمانية تمويلات شخصية وعقارية. ولقطاع التجارة نحو 3.301 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 9.3%، (نحو 3.342 مليار دينار كويتي، في نهاية ديسمبر 2017)، ولقطاع المقاولات نحو 1.904 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 5.4% (نحو 1.858 مليار دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2017)، ولقطاع الصناعة نحو 1.889 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 5.3% (نحو 1.876 مليار دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2017)، ولقطاع المؤسسات المالية –غير البنوك– نحو 1.197 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 3.4%، (نحو 1.319 مليار دينار كويتي، في نهاية ديسمبر 2017).

وتشير النشرة، أيضاً، إلى أن إجمالي الودائع، لدى البنوك المحلية، قد بلغ نحو 42.165 مليار دينار كويتي، وهو ما يمثل نحو 66% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية، بارتفاع بلغ نحو 26.4 مليون دينار كويتي، عما كان عليه في نهاية ديسمبر 2017، أي بنسبة نمو ربع سنوي بلغت نحو 0.06%. ويخص عملاء القطاع الخاص من تلك الودائع بالتعريف الشامل، أي شاملاً المؤسسات الكبرى، مثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية –لا يشمل الحكومة– نحو 35.371 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 83.9%، ونصيب ودائع عملاء القطاع الخاص بالدينار الكويتي، منها، نحو 32.782 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 92.7%، وما يعادل نحو 2.589 مليار دينار كويتي بالعملات الأجنبية، لعملاء القطاع الخاص، أيضاً.

أما بالنسبة إلى متوسط أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل، بكل من الدينار الكويتي والدولار الأمريكي، مقارنة بنهاية ديسمبر 2017، فتذكر النشرة، أن الفرق في متوسط أسعار الفائدة، على ودائع العملاء لأجل، مازال لصالح الدينار الكويتي، في نهاية الفترتين، إذ بلغ نحو 0.761 نقطة، لودائع شهر واحد، ونحو 0.677 نقطة، لودائع 3 أشهر، ونحو 0.646 نقطة، لودائع 6 أشهر، ونحو 0.539 نقطة، لودائع 12 شهراً. بينما كان ذلك الفرق، في نهاية ديسمبر 2017، نحو 0.720 نقطة، لودائع شهر واحد، ونحو 0.718 نقطة، لودائع 3 أشهر، ونحو 0.716 نقطة، لودائع 6 أشهر، ونحو 0.632 نقطة، لودائع 12 شهرا. وبلغ المتوسط الشهري لسعر صرف الدينار الكويتي في مارس 2018، مقابل الدولار الأمريكي، نحو 299.730 فلساً كويتياً، لكل دولار أمريكي، بارتفاع بلغ نحو 0.7%، مقارنة بالمتوسط الشهري لديسمبر 2017، عندما بلغ نحو 301.908 فلساً كويتياً، لكل دولار أمريكي.

البنك الأهلي

أعلن البنك الأهلي الكويتي نتائج أعماله للربع الأول من العام الحالي، وأشارت هذه النتائج إلى أن صافي أرباح البنك (بعد خصم الضرائب) قد بلغ ما قيمته 10.06 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 1.53 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 17.9% مقارنة بنحو 8.53 مليون دينار كويتي. ويعود السبب في ارتفاع الأرباح الصافية للبنك إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بالمطلق بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية، وساندها انخفاض قيمة المخصصات بنحو 6%. وارتفع الربح التشغيلي للبنك بنحو 669 ألف دينار كويتي أو بنحو 2.8%، وصولاً إلى نحو 24.4 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 23.7 مليون دينار كويتي.

وفي التفاصيل، حققت جملة الإيرادات التشغيلية ارتفاعاً بنحو 1.4 مليون دينار كويتي أو نحو 3.7%، وصولاً إلى نحو 39.8 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 38.4 مليون دينار كويتي. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 2.5 مليون دينار كويتي أو نحو 9.3%، وصولاً إلى 29.1 مليون دينار كويتي (73.1% من جملة الإيرادات التشغيلية)، مقارنة بنحو 26.6 مليون دينار كويتي (69.3% من جملة الإيرادات التشغيلية) للفترة ذاتها من عام 2017. بينما انخفض بند صافي إيرادات أتعاب وعمولات بنحو 922 ألف دينار كويتي، حين بلغ نحو 6.94 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 7.87 مليون دينار كويتي في الربع الأول لعام 2017.

وارتفعت جملة المصروفات التشغيلية للبنك بقيمة أقل من ارتفاع جملة الإيرادات التشغيلية وبنحو 748 ألف دينار كويتي أو ما نسبته 5.1%، عندما بلغت نحو 15.4 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 14.6 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2017. حيث ارتفع بند مصروفات موظفين بنحو 375 ألف دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 8.45 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 8.08 مليون دينار كويتي. وارتفع أيضاً، بند استهلاك وإطفاء بنسبة 44.7% أو بنحو 379 ألف دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 1.23 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 847 ألف دينار كويتي. وبلغت نسبة المصروفات التشغيلية إلى الإيرادات التشغيلية نحو 38.7%، بعد أن كانت نحو 38.1%. وانخفضت جملة المخصصات بنحو 851 ألف دينار كويتي أو ما نسبته 6%، كما أسلفنا، عندما بلغت نحو 13.43 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 14.28 مليون دينار كويتي. وبذلك، ارتفع هامش صافي الربح ارتفاعاً ضئيلاً حين بلغ نحو 19.7% بعد أن كان عند نحو 19.6%، خلال الفترة المماثلة من عام 2017.

وبلغ إجمالي موجودات البنك نحو 4.468 مليار دينار كويتي، بارتفاع بلغت قيمته 106.2 مليون دينار كويتي أو نسبته 2.4%، مقارنة بنحو 4.362 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2017، وارتفع بنحو 3.6% أو نحو 157.2 مليون دينار كويتي، عند المقارنة بإجمالي الموجودات في الربع الأول من عام 2017 عندما بلغ نحو 4.311 مليار دينار كويتي. سجل بند نقد وأرصدة لدى البنوك ارتفاعاً قيمته 149.9 مليون دينار كويتي ونسبته 30.2% ليصل إلى 645.4 مليون دينار كويتي (14.4% من إجمالي الموجودات)، مقارنة بنحو 495.5 مليون دينار كويتي (11.4% من إجمالي الموجودات) كما في نهاية العام الفائت، وارتفع بنحو 133.9 مليون دينار كويتي وبنسبة 26.2% عندما بلغ 511.5 مليون دينار كويتي (11.9% من إجمالي الموجودات) مقارنة بالربع الأول من عام 2017. بينما انخفض بند قروض وسلف بنحو 28.84 مليون دينار كويتي أو بنحو 0.9% وصولاً إلى 3.046 مليار دينار كويتي (68.2% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 3.075 مليار دينار كويتي (70.5% من إجمالي الموجودات) كما في نهاية عام 2017، وانخفض بنحو 5.3 مليون دينار كويتي أو نحو 0.2% ليصل إلى 3.052 مليار دينار كويتي (70.8% من إجمالي الموجودات) عند المقارنة مع الفترة ذاتها من العام السابق. وبلغت نسبة إجمالي قروض وسلف إلى إجمالي الودائع نحو 80.5% مقارنة بنحو 83.3%. وانخفض أيضاً، بند سندات خزانة حكومة دولة الكويت بنحو 3.8% أو بنحو 13.2 مليون دينار كويتي وصولاً إلى 331.4 مليون دينار كويتي (7.4% من إجمالي الموجودات)، مقابل 344.6 مليون دينار كويتي (7.9% من إجمالي الموجودات) كما في نهاية العام الفائت. بينما ارتفع بنحو 63.8 مليون دينار كويتي أو بنحو 23.8% عما كان عليه في نهاية الفترة نفسها من عام 2017، عندما بلغ نحو 267.6 مليون دينار كويتي (6.2% من إجمالي الموجودات).

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 116.7 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 3.1% لتصل إلى نحو 3.906 مليار دينار كويتي، مقارنة بنحو 3.789 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2017. وارتفعت بنحو 145.2 مليون دينار كويتي، أي بنسبة 3.9% عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في نهاية الربع الأول من العام الفائت عندما بلغت 3.761 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 87.4% مقارنة بنحو 87.2%.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي، إلى أن كل مؤشرات الربحية للبنك قد سجلت ارتفاعاً مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2017. إذ ارتفع العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهميه (ROE) إلى نحو 7.1% مقارنة بنحو 6.2%، وارتفع مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) ليصل إلى 24.8% قياساً بنحو 21.0%، وارتفع أيضاً مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) ارتفاعاً طفيفاً، إلى نحو 0.9% مقارنة بنحو 0.8%. وارتفعت ربحية السهم الواحد (EPS)، حين بلغت نحو 6 فلوس مقابل 5 فلوس لنفس الفترة من العام السابق. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / ربحية السهم (P/E) نحو 14 مرة (أي تحسن) مقارنة مع 15.3 مرة، وذلك نتيجة ارتفاع السعر السوقي للسهم بنحو 9.8% وبنسبة أقل من ارتفاع ربحية السهم الواحد البالغة نحو 20%، وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.0 مرة مقارنة مع نحو 0.9 مرة في الفترة نفسها من العام السابق.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي مختلطاً، حيث انخفضت مؤشرات كل من كمية الأسهم المتداولة، عدد الصفقات المبرمة وقيمة المؤشر العام، بينما ارتفع مؤشر قيمة الأسهم المتداولة. وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 383.3 نقطة، بانخفاض بلغ قيمته 7.3 نقطة ونسبته 1.9% عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، وانخفض أيضاً بنحو 3.7 نقطة، أي ما يعادل 1% عن إقفال نهاية عام 2017.

البيان	قيمة التداول	نسبة من إجمالي
الشركات	دينار كويتي	قيمة تداول السوق
بيت التمويل الكويتي	7,426,252	%19.6
بنك الكويت الوطني	6,748,964	%17.9
شركة هيومن سوفت القابضة ش.م.ك مقفلة	2,856,926	%7.6
شركة بوبيان للبتروكيماويات ش.م.ك	1,573,135	%4.2
شركة الاتصالات المتنقلة (زين)	1,530,215	%4
الاجمالي	20,135,492	%53.3
البيان	قيمة التداول	قيمة التداول
القطاعات	دينار كويتي	قيمة تداول السوق
قطاع البنوك	19,503,753	%51.6
قطاع الصناعة	5,110,480	%13.5
قطاع خدمات مالية	4,861,981	%12.9
قطاع المواد الأساسية	2,196,245	%5.8
قطاع العقار	1,825,900	%4.8

قيمة تداولات الشركات

البيان	2018/03/31 (ألف دينار كويتي)	2017/03/31 (ألف دينار كويتي)	التغير القيمة	التغير %
مجموع الموجودات	4,467,911	4,310,736	157,175	%3.6
مجموع المطلوبات	3,905,736	3,760,572	145,164	%3.9
مجموع حقوق الملكية الخاصة لمساهمي البنك	561,423	549,475	11,948	%2.2
مجموع الإيرادات التشغيلية	39,808	38,391	1,417	%3.7
مجموع المصروفات التشغيلية	15,392	14,644	748	%5.1
المخصصات	13,428	14,279	851-	%6-
الضرائب	925	934	9-	%1-
صافي الربح	10,063	8,534	1,529	%17.9
المؤشرات				
**العائد على معدل الموجودات	%0.9	%0.8		
**العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	%7.1	%6.2		
***العائد على رأس المال	%24.8	%21.0		
ربحية السهم الواحد (فلس)	6	5	1	%20
إقفال سعر السهم (فلس)	335	305	30	%9.8
*مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	14.0	15.3		
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	1.0	0.9		

المؤشرات المالية المنتهية في31 مارس 2018 على أساس سنوي